وتشغيلهم في المصانع والمطاحن والمزارع والمعامل والمختبرات التي تبنيها وتشغلها الشركة انما هي عملية بناء للوطن القومي اليهودي .

وعندما صار البناء وتشغيل المصانع بأيدي اصحاب الامتياز اليهود اصبحوا قادرين على مقاومة أية تطلعات صناعية عربية .

وبهذه الشروط التزم أيضا المندوب السامي في المادة ٢٦(٢٨) من عقد امتياز العوجة ، فاحتكر روتنبرغ توليد الكهرباء واستغلال مياه نهر العوجة وبناء وتشغيل المصانع والمطاحن والمعامل والمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية . وكان الهدف من توسيع بنود الامتياز واحكامها أن يضمنوا لاصحاب الامتياز السيطرة على الموارد الطبيعية وعلى سائر المرافق ، ووراء هذه الأكمة السيطرة السياسية .

أحكام تتعلق بالارباح : جاء في المادة ٣٤ من الامتياز (٢٩) « اذا زاد ربح الشركة الصافي(*) عن عشرة في المائة ولم يتجاوز ٢٠ ٪ فعليها أن تدفع للمندوب السامي نصف ما يزيد عن ١٠ ٪ اما اذا تجاوزت أرباحها ٢٠ ٪ فعليها أن تعطي المندوب جميع الارباح التي تزيد عن ١٥ ٪ » وقد جاءت نفس هذه الاحكام بالمادة « ١٨ ، ٢ » من امتياز العوجة (٣٠) ان هذه الاحكام تدل على التسهيلات الكبيرة التي منحتها السلطة المنتدبة لصاحب الامتياز فيجب ان لا تقل حصة الحكومة من الارباح عن ٥٠ في المائة فالمادة الآنفة الذكر تدل على أن منح الامتياز ليس بدافع الحرص على مصلحة الشعب الفلسطيني بقدر ما هو وضع فلسطيني في ظروف اقتصادية تسهل انشاء الوطن القومي وليس أدل على ذلك من تبديد الثروة من استخدام توليد الكهرباء من المياه العربية بهذا الثمن البخس .

اعفاء الشركة من الضرائب : ولرغبة بريطانيا في تقوية اليهود وانجاح مشروعاتهم جاءت المادتان ٣٥ ، ٣٦ من عقد الامتياز . لا تفرض ضريبة على أرباح الشركة لمدة عشر سنوات ، ولا تستوفي الحكومة ضريبة على الارباح اذا لم تحقق الشركة ربحا لا يقل عن ٦ في المائة خالصا من الضرائب(٣١) . وهذا تدعيم للمشروع اليهودي وانجاح له . وكان على السلطة المنتدبة ان لا تتساهل في فرض ضريبة على أرباح الشركة مهما قلت هذه الارباح حرصا على واردات البلاد وحفاظا على حقوق شعب فلسطين والاردن . وزعموا بأنهم عقدوا ذلك الامتياز ليراعوا مصلحة اهالي فلسطين وشرق الاردن ولكن هذا النص يدعم الوجود الصهيوني . وقد التزمت السلطة المنتدبة بذلك أيضا في المادة ٣٨ من عقد امتياز العوجة واعفت الشركة لمدة سبع سنوات من فرض ضريبة على أرباح المشروع(٣٢) .

وعدا عن هذا فانه أعطى الحق للشركة في تأجيل دفع الرسوم الجمركية على المهمات المستوردة من الخارج الى أن تكون ارباح الشركة ، بعد أخذ مبالغ واطفاء رأس المال والاندثار الاحتياطي ، كافية لتمكين الشركة من دفع حصة لحاملي الاسهم لا تقل عن ٨ في المائة في السنة من غير استيفاء ضريبة عليها (٣٣) . وقد أدى اعفاء أو تأجيل دفع الرسوم الجمركية على المواد والبضائع التي تستوردها شركة الكهرباء واعفاء الشركة من دفع ضرائب على أرباحها ولمدة طويلة الى تدعيم وتوسيع الصناعة اليهودية وبذلك تزداد المقدرة الاستيعابية بقبول عدد كبير من المهاجرين اليهود وسيؤدي ذلك الى تقهقر الصناعات العربية فانحلالها .

---

* – بعد خصم الاستهلاكات وكافة النفقات وحصة الاحتياطي ، خالصا الضريبة .